

للشعب العربي الفلسطيني سواء من ناحية الوعي او التنظيم او الاهلية في مواجهة مثل اولئك الاعداء الاتوياء .

ثالثا : كان من الطبيعي ان ينحصر شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية مع انحسار النضال الفلسطيني لدى عشرين عاما تقريبا بعد عام ١٩٤٧ . ومن هنا كان رفع شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية مجددا ، من قبل الثورة الفلسطينية ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ : يحتاج الى جراءة كبيرة لان رفع هذا الشعار يعني بدء الهجوم المضاد من قبل الثورة الفلسطينية على الكيان الصهيوني وعلى مختلف الاتجاهات الشوفينية والمتخلفة : عربيا وعالميا . . وهو يعني وضع الامور في نصابها من جديد بحيث يبرز الى المقدمة ليس الكفاح ضد الاحتلال الصهيوني والنفوذ الامبريالي فحسب ، وانما ايضا ، تقديم حل انساني عادل ، اي البديل الثوري الذي هو نفي ديالكتيكي لكل ما هو عنصري ورجعي وامبريالي .

لقد جئت بهذه المقدمة لاحدد الدور التاريخي الهام الذي لعبه رفع شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية التقدمية » مجددا ، من قبل حركة فتح ، في مرحلة الانعطاف التاريخي الذي نقل الحركة الوطنية الفلسطينية الى مواقع الهجوم والمبادرة ، بعد ان طمس ، لسنوات طويلة ، الوجه الوطني التقدمي لنضال الشعب العربي الفلسطيني .

ومن هنا جاءت الاهمية الخاصة لمساهمة الدكتور محمد رشيد في تناول هذا الموضوع ، على شكل دراسة تحليلية جادة ، كانت الدراسة الاولى من نوعها ، ولم تزل الدراسة الوحيدة التي تناولت شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، تناولا جادا ومسؤولا ، وفي بحث تفصيلي : يتكشف عن شعور حقيقي لدى الدكتور محمد رشيد بالمسؤولية الوطنية والعملية في آن واحد . واذا اخذنا كل ما كتب حول هذا الموضوع ، عدا دراسة الدكتور محمد رشيد في كراسته « نحو فلسطين ديمقراطية » فلن نجده يتعمد التصريحات السريعة او التعليلات الارتجالية . وهذا ينطبق ايضا ما نشرته بهذا الخصوص الجبهة الشعبية الديمقراطية ، كتصريحات لنايف حواتيه ، او ما نشرته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الكراسة الصادرة باللغة الانكليزية تحت عنوان « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » وهي عبارة عن تجميع لقرار مؤتمر شباط ١٩٦٩

بهذا الخصوص ولحوار اجرته جريدة الانوار اللبنانية حول الدولة الديمقراطية ، ولتصريحات الدكتور جورج حبش لجريدة الاحرار اللبنانية ، ولقابلة اجرتها « بغداد اوبزرفر » مع احد مسؤولي الجبهة . ولكن هذه كلها لا ترقى الى مستوى الدراسة الجادة لمثل هذا الموضوع الخطير .

عندما نأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار ندرك أهمية المحاولة التي قام بها الدكتور محمد رشيد في تناوله لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية بدراسة مفصلة جادة استهدفت طرح الموضوع من اجل « بدء حوار مفتوح يرتكز الى الدرس الجدي لعناصر الموضوع » ولتخليص هذه القضية من تناولها على شكل تعليقات سريعة مرتجلة ، لكي تتحول في نهاية المطاف الى موضوع نظرية ثورية وعلمية .

كان بودي ان اقدم بعض الملاحظات حول القسمين الاول والثاني من كراسته « نحو فلسطين ديمقراطية » ، اللذين يتناولان على التوالي موضوع « الثورة الفلسطينية واليهود » وموضوع « موقف اليهود من الفلسطينيين » وخاصة ، عندما يتحدث الدكتور رشيد عن « الصورة الجديدة » للانسان الفلسطيني في نهاية القسم الثاني ، حيث اعتقد بأن الدكتور رشيد لم يوف هذين الموضوعين حقهما ، وهما بحاجة الى دراسة تحليلية : اكثر من القفز الى استنتاجات مبالغ فيها ، فيما يتعلق « بالصورة الجديدة » واكثر من التبسيطية التي اجاب بها الدكتور رشيد على سؤال « هل سيفير اليهود موافقهم ؟ » ، ولكن لن اتوقف ، الان ، عند هاتين النقطتين ، بصورة خاصة ، وعند القسمين الاول والثاني ، بصورة عامة ، وذلك لضيق المكان هنا لمثل هذا النقد التفصيلي ، ولهذا سأحصر بحثي في القسم الثالث : « نحو فلسطين ديمقراطية » .

يبدأ الدكتور رشيد هذا القسم بالفقرة التالية : « انه لن الصعب ، وينطوي على مجازفة ، اصدار تصريح واضح ومحدد الصيغة في هذه المرحلة المبكرة من الثورة عن فلسطين الجديدة والمحرة . فالواقعية ، وليست احلام اليقظة الرومانسية ، يجب ان تؤلف المنحى الثوري الاساسي ونحن لا نعتقد بأن النصر على قاب قوسين او ادنى . فالثورة لا تقلل من شأن العدو او حلفائه الامبرياليين . وليس من السهل التنبؤ مسبقا بما سيحدث خلال سنوات الكفاح القاسي في سبيل التحرير . هل سيزداد موقف اليهود الفلسطينيين تطلبا ام انه سيصبح